

ابن خلدون والفكر الاقتصادي الغربي

كمال توفيق حطاب*

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن حقيقة الجدل الاقتصادي الدائر منذ وقت طويل حول العلاقة بين الفكر الاقتصادي الغربي وفكر ابن خلدون، ومدى تأثير الفكر الاقتصادي الغربي بفكر ابن خلدون بوصفه أحد الأمثلة البارزة في تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي، وقبل ذلك مدى تأثير فكر ابن خلدون بالفكر الروماني واليوناني، ومدى تأثيره بالفكر الإسلامي.

ويزعم كثير من المفكرين الاقتصاديين الغربيين أن الفكر الاقتصادي الغربي هو امتداد للفكر الروماني واليوناني، ويبالغ هؤلاء في زعمهم عندما يغمضون أعينهم عن ألف سنة من الفكر والحضارة الإسلامية، ولا يشيرون بأي إشارة حول تأثيرهم أو استفادتهم أو حتى اطلاعهم على الفكر الاقتصادي الإسلامي.^(١)

وتفترض هذه الدراسة أن الكثير من المفكرين الاقتصاديين المشهورين قد أخذوا عن ابن خلدون وغيره من المفكرين المسلمين في العصور الإسلامية الزاهرة، بل ربما يكون بعضهم قد نقل الكثير من الأفكار دون أية إشارة أو توثيق علمي. كما تفترض هذه الدراسة أن الفكر الاقتصادي الغربي مدين بالفضل للفكر الاقتصادي الإسلامي،

* دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/ جامعة البرموك
k_hattab99@hotmail.com

(١) إن الناظر في كتب الفكر الاقتصادي في الدول العربية يجدها مترجمة عن الكتب الأجنبية التي تبدأ بالفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة الرومانية واليونانية، ثم تنتقل مباشرة إلى الفكر الاقتصادي في القرن السادس عشر، وتتجاهل هذه الكتابات في معظمها، عن قصد أو غير قصد، أكثر من ألف عام من الحضارة والإشعاع الفكري الإسلامي. انظر:

— العوضي، رفعت. في الاقتصاد الإسلامي، الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية في قطر، ١٤١٠هـ،

ولا سيّما ما جاء به ابن خلدون، والغزالي، وابن رشد، وغيرهم.^(٢) وأن الإضافات التي أضافها المفكرون الغربيون في علم الاقتصاد هي إضافات بسيطة مقارنة مع ما توصل إليه المفكرون المسلمون.

يبدأ هذا البحث بعرض أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، يلي ذلك أهم قضايا الفكر الاقتصاديّ الروماني واليوناني، ثم يوضح البحث أهم ملامح الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ. يلي ذلك عرض لأهم ما أبدعه ابن خلدون من فكر اقتصادي، مقارنة بما جاء به المفكرون الاقتصاديّون الغربيون. وبناء على ذلك سوف يشتمل البحث على أربعة عناصر، هي: الفكر الاقتصاديّ الرأسمالي، والفكر الاقتصاديّ الروماني واليوناني وعلاقته بفكر ابن خلدون؛ والفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ وتأثيره في ابن خلدون؛ والفكر الاقتصاديّ الخلدوني وتأثيره في الفكر الغربي.

أولاً: الفكر الاقتصاديّ الرأسمالي

يقوم الفكر الرأسمالي الغربي على عدد من الأسس العامة، ويدّعي الرأسماليون أنّ جذور الفكر الاقتصاديّ الغربي تعود إلى الحضارتين: الرومانية، واليونانية، فهل هذا صحيح؟ وكيف كان الفكر الاقتصاديّ لدى الرومان واليونان؟ وهل اطّلع المسلمون، وابن خلدون بشكل خاص، على الفكر الاقتصاديّ اليونانيّ أو الرومانيّ؟ وهل توجد إشارات إلى ذلك؟

(٢) من الثابت تاريخياً أن العلوم الإسلامية قد انتقلت إلى أوروبا من طريق الأندلس وصقلية والحروب الصليبية، وكان لعلماء المسلمين الأثر الكبير في تطوير النظم الاقتصادية الأوروبية بعد انتقال أفكارهم ومؤلفاتهم إلى أوروبا، ولا سيّما مقدمة ابن خلدون، والفلاكة والمفلوكون للإمام أحمد بن علي الدلجي (٨٣٨هـ)، إضافة إلى كتاب "الاكتساب في الرزق المستطاب" للإمام محمد بن الحسن الشيباني، الذي يعدّه اقتصاديو الغرب موسوعةً في الفكر الاقتصاديّ والمعاملات التجارية. انظر:

- حضر، عبد العليم. أسس المفاهيم الاقتصادية في الاسلام، مكة المكرمة: رابطة العالم الاسلامي،

أول الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي هو الملكية الخاصة والمنفعة الذاتية هي الدافع إلى العمل والإنتاج؛ إذ يعتقد الرأسماليون^(٣) بأن الملكية الخاصة والمنفعة الذاتية هي الأساس الأول الذي يدفع إلى العمل والإنتاج، كما يعتقدون بأن سعي كل فرد لتعظيم منفعته الذاتية سوف يؤدي إلى تعظيم منفعة المجتمع عامةً، وقد ثبت للجميع بعد تطبيق النظام الرأسمالي أنّ من يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية فقط لا تتحقق على أيديهم مصالح الجماعة أو المجتمع، وإنما يبالغون في زيادة هذه المكاسب أو المنافع الذاتية، ولو كان ذلك على حساب المجتمع والبيئة والموارد، ولذلك وجدت أمثلة عديدة تؤكد هذه الحقيقة فأصحاب المصانع الذين لوثوا الأنهار لم يهتمهم سوى زيادة أرباحهم، وكذلك منتجو السلع الضارة والسموم الكيماوية، و المتاجرون بالأغذية الفاسدة و الممارسون للأنشطة المحرمة شرعاً وقانوناً لم يفكروا في غير المكاسب التي يحققونها، وليكن بعد ذلك ما يكون! وقد اعترف آدم سميث بهذه الحقيقة بقوله: "قلما يجمع التجارَ وأهل الحرف والصناعات، مجلسٌ من المجالس، إلاّ انتهى بمؤامرة منهم على مصلحة الجمهور، أو قرار لرفع أسعار البضائع."

ثاني هذه الأسس هو: مبدأ الحرية الفردية المطلقة في ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية في اختيار نوع العمل، وفي زيادة الإنتاج أو إنقاذه وفي رفع السعر أو خفضه، حرية تامة في استخدام أي عدد من العمال، وفق أيّ ضوابط أو شروط. وقد ألحقت هذه الحرية أضراراً كبيرة بالعمال في بداية الأمر، عندما اضطروا للعمل ساعات طويلة مرهقة بأجور الكفاف، أخذ الناس يعملون كالدواب، ويبيتون في بيوت ضيقة غير صحية، فتدهورت صحتهم، وانحطت عقلياتهم، واضمحلت أخلاقهم وزالت المواساة والمودة من بينهم، وثقل الأولاد على الآباء، والنساء على الرجال، وما بقيت ناحية سليمة في المجتمع. ومع ازدياد تدخل الدولة واستجابة لضغط النقابات تحسنت أوضاع العمال المادية والصحية، أما أوضاعهم النفسية والروحية فظلت في تدهور مستمر؛

(٣) المودودي، أبو الأعلى. أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، جدة: الدار السعودية، ١٩٨٥، ص ٥٠، انظر أيضاً:

— كمال، يوسف. الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٨٦، ص ٣٥.

بسبب عدم وجود الوازع الائماني أثناء العمل. ومن جهة أخرى نجم عن الحرية الاقتصادية ازدياد معدلات البطالة، والارتفاع المستمر في الأسعار، والتضخم، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي ما زالت تعاني منها كافة المجتمعات الرأسمالية.

ثالث مبادئ الفكر الاقتصادي الرأسمالي هو: أن المنافسة تؤدي إلى التوازن والاعتدال، وتحد من الأثرة والجشع، فقد تغنى الرأسماليون بوهم المنافسة الكاملة وادّعوا بأنها تؤدي إلى الأجر العادل وإلى التخصيص الأمثل للموارد، وقد ثبت للجميع خطأ هذا الاعتقاد؛ لأن المنافسة الكاملة حالة افتراضية يستحيل تحقيقها في أرض الواقع. إن المنافسة تكون إيجابية عندما تكون بين قوى متكافئة، أما عندما تكون بين الرأسماليين والعمال فلن يتضرر سوى العمال، وعندما تكون بين الشركات الكبيرة والصغيرة فسوف تتضرر الشركات الصغيرة، وهكذا.

ومن جهة أخرى فإن المنافسة لا تفيد المستهلك الذي لا يملك نقوداً كافية لكي يختار، كما أن اختياره محدود بعدد السلع الموجودة في السوق وأنواعها، لا بما يرغب المستهلك في الحقيقة. كما ادّعى الرأسماليون أن المنافسة تؤدي إلى آلية السوق وميكانيكية السعر، وآلية السوق معناها: ترك قوى العرض والطلب تتفاعل بحرية في الأسواق، وتعني ميكانيكية السعر أن التغيرات في السعر ارتفاعاً وانخفاضاً هي التي تحدّد الكميات المطلوبة والمعروضة في الأسواق.

أما رابع المبادئ في الاقتصاد الرأسمالي فهو: عدم تدخل الدولة. فالرأسمالية، في الأصل، لا تقر ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي، إلا أنها، ومع تفاقم الأزمات واستفحالها، أخذت تتدخل شيئاً فشيئاً، ويمكن القول إن السياسات "الكينزية" التي وضعها اللورد (كينز) في الثلاثينيات من القرن الماضي، في أعقاب الكساد العالمي الكبير، أعطت الدولة الضوء الأخضر لممارسة السياسات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين أخذت الحكومات الرأسمالية المختلفة تتدخل في شؤون الاقتصاد المختلفة، وأصبح على عاتق الدولة تحقيق الاستقرار والتوازن والرفاه الاقتصادي للشعوب.

ثانياً: الفكر الاقتصادي الروماني واليوناني وعلاقته بفكر ابن خلدون:

تعدّ الآراء والأفكار الاقتصادية عند الرومان ضئيلة جداً بالمقارنة مع اليونان، ولعل من أبرز المفكرين الرومان (شيشرون) الذي كان يفضل المهن والحرف، ويضع الزراعة في المقام الأول. وكذلك (سينكا) الذي بين أن النقود أصل الشرور والآثام. ومن الأفكار الرومانية التي انتشرت حول الاقتصاد الزراعي مسألة قرب المزرعة من السوق حتى تعطي ربحاً أكبر. وقد مهّد الرومان لظهور فكرة القانون الطبيعي، وظهر المذهب الفرديّ من خلال المبادئ القانونية، مثل: حق كل فرد في أن يعقد ما يشاء من العقود، والصفة المطلقة للملكية الفردية، ومبدأ عدم تدخل الدولة.

أما الفلاسفة اليونان فقد تركوا تراثاً ضخماً في الفلسفة والأخلاق والعلوم المختلفة، ولكنهم لم يدرسوا الاقتصاد على صورة فرع مستقل من فروع المعرفة، وجاءت دراستهم للاقتصاد مرتبطة بأبحاثهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع، كما أن الحضارة اليونانية، مثل غيرها من الحضارات القديمة، كانت تعتمد على العبيد في القيام بالأعمال الإنتاجية؛ ولذلك كانت النظرة إلى النشاط الاقتصادي بصفة عامة نظرة احتقار،^(٤) ومن هنا كانت قلة الأبحاث في المشكلات الاقتصادية.

ترجع معظم الأفكار الاقتصادية عند اليونان إلى أفلاطون وأرسطو. ويمكن استنباط معظم أفكار أفلاطون من كتابه (الجمهورية) ومن خلال نظرية (المدينة الفاضلة) أو العادلة. ومن أهم أفكاره: تقسيم العمل، فقد أكد أفلاطون أن تقسيم العمل ضروريّ جداً لزيادة كفاءة الإنسان، ولكن ذلك ينبغي أن يكون وفقاً لميول الأفراد ومواهبهم واستعداداتهم، وقد نظر أفلاطون للحكومة بصفتها فئة من الفئات، تقوم بالأعمال السياسية فقط، ولا ينبغي لها الملكية الخاصة. وركّز أفلاطون على أن النقود تلقى القبول العام، ليس بسبب قيمتها الذاتية، وإنما بسبب اتفاق واصطلاح الناس على ذلك. فالنقود يمكن أن تكون صورية، بمعنى أنه ليس لها قيم ذاتية، وكان أفلاطون يكره النقود من الذهب والفضة؛ لأن القيمة الذاتية للذهب والفضة قد تدفع

(٤) شقير، محمد لبيب. تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة: دار نضرة مصر، ١٩٧٧، ص ٨٦.

الأفراد إلى عدم استخدامها لتسهيل التبادل فقط، وإنما لأغراض تجارية، ولغرض الاكتناز. وكان يرى عدم السماح للحكام بالملكية الخاصة؛ لأنهم سوف يملكون كل شيء، وكان يدعو إلى إنشاء نظام جماعي تكون فيه الملكية عامة.

أما أرسطو فإنه يتميز عن غيره من مفكري العصور القديمة بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعدّ من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته (بذور نظرية اقتصادية) تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وقد وردت معظم أفكاره في كتابه: "الأخلاق"، و"السياسة". وانتقد الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي؛ لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة؛ لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج، ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق. وقد فرّق أرسطو بين نوعين من القيمة يكونان لكل سلعة من السلع، وهما: قيمة الاستعمال، وقيمة المبادلة، فالحذاء -مثلاً- تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية لبسه وتكون له قيمة مبادلة تمثل ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من السلع.

كذلك عرّف أرسطو الاحتكار بالتعريف الذي ما زال مستخدماً في الوقت الحاضر، وهو: "موقف أو انفراد بائع وحيد ببيع سلعة في السوق"، وقرّر بأن الاحتكار غير عادل؛ لأنه يقوم على الاستغلال، ويؤخذ من ذلك أنه كان يدافع عن فكرة السوق التنافسية. وتكلم عن النقود وأوضح أنها نشأت للتغلب على صعوبات المقايضة، كما بيّن أنها وسيلة للتبادل، ومقياس للقيم، ومخزن للقوة الشرائية. وبالإضافة إلى ذلك فقد رأى أنّ النقود لا بد أن تكون لها قيمة مبادلة (ذاتية) أو منفعة ذاتية على عكس ما كان يرى أفلاطون بأن تكون النقود صورية. وقد عدّ أرسطو كل فائدة تُدفع على إقراض النقود ربا (Usury)، وكان يرى بأن النقود عقيمة بمعنى: أنها لا تنمو وحدها: فالنقود لا تلد النقود.

ليس هناك من شك في أن ابن خلدون اطلع على الفكر اليوناني والروماني، وقد أشار إلى الكثير منه في مقدمته؛ إذ يقول "ولهذا كانت أئمة الهندسة اليونانيون كلهم

أئمة في هذه الصناعة فكان (أوقليدوس) صاحب كتاب "الأصول في الهندسة" نجاراً، وبها كان يعرف. وكذلك (أبلونيوس) صاحب كتاب "المخروطات" و(ميلانوش)، وغيرهم.^(٥) ولكن اطلاع ابن خلدون واعتماده على عقيدة الإسلام وأحكامه وتراثه كان أكبر وأعمق، والأمر في هذا الشأن لا يحتاج إلى دليل.

لكن القراءة المتأنية لمقدمة ابن خلدون توضح أن ابن خلدون قد اطلع على أفكار أفلاطون وأرسطو وغيرهم؛ إذ توجد إشارات عديدة في مواضع مختلفة من المقدمة إلى ذلك، فعلى سبيل المثال أورد في الفصل التاسع عشر عنواناً (العلوم العقلية وأصنافها)، ومما جاء فيه: "واتصل فيها سند تعليمهم -على ما يزعمون- من لدن لقمان الحكيم في تلميذه بقراط الدن، ثم إلى تلميذه أفلاطون ثم إلى تلميذه أرسطو ثم إلى تلميذه الإسكندر الأفروديسي، وتامسطيون، وغيرهم. وكان أرسطو معلماً للإسكندر ملكهم الذي غلب الفرس على ملكهم، وانتزع الملك من أيديهم. وكان أرسخهم في هذه العلوم قدماً وأبعدهم فيه صيتاً وشهرة. وكان يسمى المعلم الأول فطار له في العالم ذكر. ولما انقرض أمر اليونان و صار الأمر للقيصرة، وأخذوا بدين النصرانية، هجروا تلك العلوم... ثم جاء الله بالإسلام و كان لأهله الظهور الذي لا كفاء له... فقرأها المسلمون، و اطلعوا على ما فيها، و ازدادوا حرصاً على الظفر بما بقي منها. وجاء المأمون بعد ذلك، وكانت له في العلم رغبة بما كان ينتحلها، فانبعث لهذه العلوم حرصاً، وأوفد الرسل على ملوك الروم في استخراج علوم اليونانيين و انتساحها بالخط العربي وبعث المترجمين لذلك فأوعى منه واستوعب. وعكف عليها التُّظار من أهل الإسلام و حذقوا في فنونها، وانتهت إلى الغاية أنظارهم فيها. وخالفوا كثيراً من آراء المعلم الأول واختصوه بالرد والقبول لوقوف الشهرة عنده. ودوّنوا في ذلك الدواوين، وأربوا على من تقدمهم في هذه العلوم، وكان من أكابرهم في الملة: أبو نصر الفارابي، وأبو علي بن سينا، بالمشرق، والقاضي أبو الوليد بن رشد بالأندلس."^(٦)

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ط ٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤١١.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٨١.

وفي موضع آخر يقول: "وكتب المعلم الأول فيه موجودة بين أيدي الناس. ولخصه ابن سينا في كتاب الشفاء والنجاة وكذلك لخصه ابن رشد من حكماء الأندلس. ولما وضع المتأخرون في علوم القوم ودوّنوا فيها، وردّ عليهم الغزالي ما رد منها، ثم خلط المتأخرون من المتكلمين مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة؛ لاشتراكهما في المباحث، وتشابه موضوع علم الكلام بموضوع الإلهيات ومسائله بمسائلها، فصارت كأنها فن واحد. ثم غيّر ترتيب الحكماء في مسائل الطبيعيات والإلهيات وخلطوهما فناً واحداً قدّموا الكلام في الأمور العامة، ثم أتبعوه بالجسمانيات وتوابعها، ثم بالروحانيات وتوابعها، إلى آخر العلم، كما فعله الإمام ابن الخطيب في المباحث المشرقية، وجميع من بعده من علماء الكلام. وصار علم الكلام مختلطاً بمسائل الحكمة، وكتبه محشوة بها، كأن الغرض من موضوعهما ومسائلهما واحد." (٧)

وفي موضع ثالث: "وفي الكتاب المنسوب لأرسطو في السياسة المتداول بين الناس جزء صالح منه، إلا أنه غير مستوف ولا معطى حقه من البراهين ومختلط بغيره، وقد أشار في ذلك الكتاب إلى هذه الكلمات التي نقلناها عن الموبدان وأنوشروان." (٨)

ويظهر مما تقدم من نصوص أن ابن خلدون قد اطلع على الفكر اليوناني والروماني، وكذلك على كتابات علماء المسلمين حول الفكر اليوناني لاسيما كتب أفلاطون وأرسطو، ومع ذلك فقد خالف ابن خلدون أفلاطون وأرسطو في كثير من المسائل، مثل: قول أفلاطون بالملكية العامة، وتركيز أرسطو على الملكية الخاصة، وكان موقف ابن خلدون في موضوع الملكية هو موقف الفكر الإسلامي الذي يسمح بالملكية المزدوجة، فالملكية العامة لها مواطنها، ولا يجوز أن تتعدى هذه المواطن، وكذلك الملكية الخاصة. وكان تحذير ابن خلدون من ممارسة الدولة أو السلطان للتجارة لما يترتب على ذلك من تراجع وخراب.

كما أنه خالف أفلاطون في كراهيته للنقود الذهبية، إذ إنّه عدّ الذهب والفضة هما النقود الخلقية، بقوله: "ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة

(٧) المرجع السابق، ص ٤٩٥.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٩.

لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة." (٩)

كما أنه خالف الفكر اليوناني عموماً في احتقاره للعمل أو النشاط الإنتاجي لارتباطه بالعبيد، ففكر ابن خلدون في هذه المسألة مستمد من الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يُمجّد العمل الشريف الحلال مهما كان هذا العمل في طبيعته ومستواه. كما أنه أسهب كثيراً في ذكر الصناعة والتجارة والفلاحة وعدّها وجوهاً طبيعية للمعاش في الوقت الذي ظل فيه الفكر الاقتصادي الغربي متأثراً بالفكر اليوناني في النظر إلى هذه الأنشطة على أنها ليست مرغوبة إلى القرن الخامس عشر الميلادي. (١٠)

ثالثاً: ابن خلدون والفكر الاقتصادي الإسلامي:

كان ابن خلدون عالماً فقيهاً قاضياً من قضاة المالكية، ولن تفلح أيُّ محاولة للتقليل من أهمية فكره الديني، صحيح أنّ ابن خلدون اعتمد منهجية تحليلية تختلف عن المنهجية الفقهية في البحث، إلا أن فكره الإسلامي وعلمه الشرعي كان واضحاً في معظم أجزاء مقدمته، ولا سيّما في علوم الحديث بشكل خاص كما تقدم. وقد سبق تأكيد هذه الحقيقة من خلال ذكر النصوص القرآنية التي ختم بها ابن خلدون كل فصل من فصول مقدمته؛ وذلك ليؤكد أن أفكاره وتحليلاته مهما كانت تجريدية محايدة فإنها لا تبتعد ولا تنفصل عن الأصول الشرعية المستمدة من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية. ولو نظرنا في الأصول العامة للفكر الاقتصادي الإسلامي لوجدنا ابن خلدون يؤكد هذه الأصول ويبني أفكاره على هداها.

(٩) المرجع السابق، ص ٣٨١.

(١٠) الشكعة، مصطفى. الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٦،

فالاستخلاف عنده استجابة لقول الله: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: ٧) وفي هذا المعنى يقول ابن خلدون: "ويد الإنسان مبسطة على العالم وما فيه؛ بما جعل الله له من الاستخلاف. وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك. وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض. فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في اقتناء المكسب لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعباض عنها. قال الله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ (العنكبوت: ١٧)".^(١١)

والإسلام يهدف إلى عدالة التوزيع وتقليل حدة التفاوت؛ لكي لا يوجد في المجتمع تحاسد وتباغض ومن ثمَّ ضعف وتفكك، قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: ٧) وفي هذا يقول ابن خلدون عن الدولة: "ليجري حالها على استقامة بتكافؤ الدخل والخرج والحامية والعمالات وتوزيع الجباية على الأرزاق".^(١٢)

والإسلام دين الوسطية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الاسراء: ٢٩) وقال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١) ومما جاء في مقدمة ابن خلدون منبثقاً من المعاني التي جاءت في الآيات والنصوص الشرعية قوله: "واحذروا متالف السرف، وسوء عاقبة الترف، فإنهما يُعْقِبَانِ الفقر، ويذلان الرقاب، ويفضحان أهلها".^(١٣)

في ظل قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥) وقوله - صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه". فقد حث الإسلام على الإتيان الذي يؤدي إلى تحقيق وفّر في الجهد والوقت والتكاليف، مع مراعاة الجودة النوعية والكمية. وفي هذا يقول ابن خلدون: "وإنما أتى هذا من كمال

(١١) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٣٨١

(١٢) المرجع السابق، ص ٣٩٨.

(١٣) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

الصنائع ووفورها بكثرة العمران وانفساح الأعمال. وقد كان الخط العربي بالغاً مبالغه من الإحكام والإتقان والجودة في دولة التبابعة؛ لما بلغت من الحضارة." (١٤)

وفي الإطار نفسه، يمكن التركيز على بعض النماذج التي أوردها ابن خلدون في مقدمته والتي ركزت على الشريعة والعدل، مثل الرسالة الموجهة إلى الملك من أحد الحكماء، جاء فيها: "الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب وجعل له قيماً، وهو الملك،... فهذه ثماني كلمات حكيمة سياسية، ارتبط بعضها ببعض، وارتدت أعجازها إلى صدورها، واتصلت في دائرة لا يتعين طرفاها." (١٥) وقد ذكر ابن خلدون أنه شرح هذه العناصر شرحاً واضحاً جلياً في مقدمته.

وقد عبر د. شابرا عن هذا النموذج الذي أورده ابن خلدون في صورة علاقة دالية هي: (١٦)

ح = د (ش، ع، ث، ن، م)

حيث (ح): هي الحكومة أو الملك، و (ش): الشريعة، (ع): الشعب أو المجتمع، و(ث): الثروة أو الموارد، و(ن): النمو الاقتصادي، و(م) المساواة والعدل.. فالسلطة أو الحكومة من أجل بقائها واستمرارها يجب أن تؤمن رفاه الشعب (ع) بتقديم بيئة ملائمة لتحقيق النمو (ن)، وكذلك العدل (م)، من خلال تطبيق الشريعة (ش)، والتوزيع العادل للثروة (ث). فالحكومة متغير تابع لبقية المتغيرات، كما يمكن أن يكون كل متغير من المتغيرات المستقلة متغيراً تابعاً لبقية المتغيرات.

(١٤) المرجع السابق، ص ٤١٨.

(١٥) المرجع السابق، ص ٣٩.

(١٦) شابرا، محمد عمر. مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

ودمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤، ١٩٠-٢٠٦.

وقد عبر شابرا عن المتغيرات السابقة برسم على شكل نجمة خماسية على رأس كل زاوية يقع أحد المتغيرات، وقد جعل متغيرين هما: النمو (ن) والعدل والمساواة (م) على زاوية واحدة؛ وذلك لشدة تلازمهما، وقوة ترابطهما، ووصل خطوطاً بين كل زاوية والزوايا الأخرى؛ إشارة إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين كل متغير وبقية المتغيرات.

إن هذا النموذج الخلدوني يعد بحثاً تحليلياً متقدماً سابقاً لعصره، وبالرغم من مرور أكثر من ستمئة عام على هذا النموذج فإنه لا يزال صالحاً لعصرنا، رغم اختلاف الزمان والمكان والعوامل والظروف المحيطة. فهذا النموذج يجمع العوامل المادية والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي (ث) مع العوامل القيمية (م) العدل والمساواة مع النمو والرفاه (ن)، فلا نمو أو تقدم دون عدل، وكل ذلك يقوم على أسس عقدية شرعية، مستمدة من منهج الله الذي وضعه للبشر (ش)، مدعومة بقوة السلطان والدولة (ح)؛ إذ لا يصلح الناس ولا تقوم المجتمعات دون دولة أو حكومة، فالدولة ضرورة دينية ودنيوية: ضرورة دينية؛ لأن الفروض والأحكام الشرعية لا يمكن تطبيقها دون دولة، وهي ضرورة دنيوية لأن حفظ حقوق الناس وقيامهم بالواجبات المكلفين بها لا بد له من الدولة.

رابعاً: الفكر الاقتصادي الخلدوني وتأثيره على الفكر الغربي:

تتفق المصادر التاريخية والاقتصادية على أن الفترة الممتدة من القرن الخامس الميلاديّ إلى القرن الخامس عشر الميلاديّ، التي يطلق عليها "العصور الوسطى"، كانت فترة انحطاط وتخلف في أوروبا؛ مما جعل الكثير من المؤرخين يطلق على تلك الفترة "عصر الظلمات".

كما تتفق المصادر نفسها على أن تلك الفترة كانت في معظمها فترة تقدم وازدهار وحضارة في العالم الإسلاميّ؛ إذ تقدم المسلمون في كافة المجالات، وبلغ التقدم الاقتصاديّ ذروته في القرنين: العاشر، والحادي عشر الميلاديين، فقد حقق

الأفراد أعلى معدلات الرفاهية في معظم مناطق الدولة الإسلامية، وبلغت حركة التأليف والترجمة في كافة العلوم حَدًّا لم يسبق له مثيل.

وفي المجال الاقتصاديّ ظهرت مؤلفات عديدة، متميزة في موضوعاتها، يمكن اعتبارها البدايات الأولى للدراسة المنظمة في علم الاقتصاد، وقد جاءت مقدمة ابن خلدون في مقدمة هذه المؤلفات، من حيث الجوانب الاقتصادية فيها، والإضافات إلى الفكر الإنساني في المجال الاقتصاديّ، التي استفاد منها الغربيون كثيراً؛ إذ صنفت مقدمة ابن خلدون في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي تحت عنوان: "فلسفة التاريخ". كما أنها عُدَّت أول بحث فيما عرف بعد ذلك بـ "علم الاجتماع". ويرى بعض الباحثين أن مقدمة ابن خلدون هي أشبه ما تكون بكتاب آدم سميث "ثروة الأمم"، باستثناء اختلاف الزمان والبيئة؛ إذ يفصل بين الكتابين حوالي خمسمئة عام.

وقد تميزت أفكار ابن خلدون في المجال الاقتصاديّ بالحياد العلمي أو الموضوعية؛ إذ فُصِّلَت الدراسة العلمية عن موضوع الحلّ والحرمة، كما يعدُّ ابن خلدون من الأوائل الذين حدّدوا المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً.

وقد اتبع ابن خلدون ما يسمى في العلوم الاقتصادية بالطريقة الديناميكية، التي تقوم على تحليل تتابع المؤثرات والآثار خلال الزمن؛ إذ يقرر أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل، وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج يؤدي إلى زيادة الدخل؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الترفيهية، وهكذا. وهذه الطريقة لم تطبّق بصورة علمية في دراسة التطور الاقتصاديّ إلا بعد سنة ١٩٣٧ م.^(١٧)

ومن أجل المزيد من التمهيد في الفكر الاقتصاديّ عند ابن خلدون، يمكن إبراز إضافات ابن خلدون في المجال الاقتصاديّ في عدد من الموضوعات، منها: نظرية ابن خلدون في القيمة، ونظريته في الدولة، ونظريته في الإنتاج والعمران، ونظريته في الإنفاق والضرائب، ونظريته في التجارة.

(١٧) شقير. تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ٨٦-٩٠.

١. نظرية ابن خلدون في القيمة:

أشار ابن خلدون في الفصل الأول من الباب الخامس إلى أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، فكتب يقول: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتموّل. لأنه إن كان عملاً بنفسه، مثل الصنائع، فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع. ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متموّل، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة. وإذا تقرر هذا كله فاعلم أنّ ما يفيد الإنسان ويقتنيه من الممتلكات إن كان من الصنائع فالمقتنى منه قيمة عمله، وهو القصد بالقنية؛ إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها، مثل: التجارة والحياكة، معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمتهم أكثر، وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به؛ إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب، كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح."^(١٨)

ففي النص السابق أشار ابن خلدون إلى وظائف النقد التي يتفق عليها الاقتصاديون في الوقت الحاضر، وهي: وسيط للتبادل، ومقياس للقيم، ومخزن للقوة الشرائية، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة.

كما أشار إلى نظرية النفقة، ونظرية المنفعة التي حار المفكرون والباحثون الغربيون فيها، فهل قيمة الشيء تتحدد بما فيه من نفقة وتكلفة من قبل المنتج، أم بما فيه من

منفعة وفائدة للمستهلك؟ وقد حاول آدم سميث ترجيح نظرية النفقة والتكلفة بالقول: إن قيمة الشيء تتحدد بمقدار العمل المبذول فيه أو المخزون فيه، وضرب لذلك مثلاً حول صيد كلب البحر، أو صيد الغزال، فإذا كان صيد الغزال يستغرق يوماً وصيد كلب البحر يتطلب يومي عمل فإن قيمة كلب البحر تساوي ضعف قيمة الغزال، ولكن هذه الفكرة لم تسلم من النقد، فوجدت اتجاهات تغلب المنفعة في السلعة، ومدى حاجة المستهلك إليها.

وكان ابن خلدون قد أشار إلى ملامح قانون العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيهما، وذلك بقوله: "فتفضل الأوقات عن أهل المصر.. فترخص أسعارها." (١٩) وفي قوله في موضع آخر: "فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً، فيقع فيها الغلاء." (٢٠)

ومن المتفق عليه بين الاقتصاديين أن قانون العرض والطلب هو الذي حل معضلة القيمة، فبين أن قيمة السلعة تتحدد بتلاقي قوى الطلب والعرض، فمهما بُذِلَ في السلعة من جهد أو نفقة أو تكلفة ولم يوجد طلب على هذه السلعة فإن قيمتها لن تساوي شيئاً، ولو كانت النفقة أو التكلفة المبذولة في السلعة ضئيلة جداً كحال بعض اللوحات الفنية، ثم وجد عليها طلب شديد فإن قيمة هذه السلعة سوف ترتفع بشكل كبير جداً. ومن المتفق عليه أن الاقتصادي الإنجليزي "مارشال" كان أول من عبّر عن هذا القانون بشكله النهائي في كتابه (مبادئ الاقتصاد) عام ١٨٩٠م دون أي إشارة إلى الجهود التي سبقته، لاسيما من المفكرين المسلمين، مثل: ابن خلدون، وغيره. (٢١) مع أن ابن خلدون قد أشار في مقدمته إلى نظرية النفقة بقوله عن النجارة والحياسة: "إلا أن العمل فيها أكثر فقيمتها أكثر." كما أشار إلى نظرية المنفعة بقوله: "لقلة المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة." (٢٢)

(١٩) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢١) عفر، محمد عبد المنعم. الاقتصاد الإسلامي (الاقتصاد الجزئي)، جدة: دار البيان العربي، ١٩٨٥، ج ٣، ص ٣٨٥-٣٨٧.

(٢٢) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

ومما تقدم نجد أن ابن خلدون قد سبق كثيراً من المفكرين الأوروبيين في تقرير نظرية النفقة ونظرية المنفعة، وفي وصفه لمضمون قانون العرض والطلب.

ومن جهة أخرى فقد حلل ابن خلدون ما يسمى في الاقتصاد المعاصر بظاهرة الريع؛ إذ وضح أن أثمان العقارات ترتبط بتقدم البلد أو تأخره، فارتفاع أثمان العقار عند زيادة العمران إنما يرجع إلى جهود جميع السكان، وكذلك ما تقوم به الدولة من خدمات. يقول ابن خلدون في وصفه لحال البلد: "فانتظمت له أحوال رائقة حسنة تحصل معها الغبطة في العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ، فتعظم قيمها... ويصبح مالکها من أغنى أهل المصر، وليس ذلك بسعيه واكتسابه؛ إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك." (٢٣)

وقد أشار "هنري جورج" في القرن التاسع عشر الميلاديّ إلى هذه الفكرة، ونادى بأن تصدر الدولة ريع الأملاك؛ لأنه ليس من جهد مُلاك العقارات، وذلك بفرض ضريبة على الأملاك العقارية. كما أن الاقتصاديّ البريطانيّ "ريكاردو" توسع في نظرية الريع؛ إذ كان من كبار الملاك الزراعيين، وأدخل عامل خصوبة الأرض في قيمتها، ورأى أن الناس ينتقلون من الأراضي الأقل خصوبة إلى الأراضي الخصبة فتزداد قيمتها. (٢٤)

٢. نظرية ابن خلدون في الدولة:

يرى ابن خلدون ضرورة عدم ممارسة الدولة للنشاط الاقتصاديّ بقوله: "التجارة من السلطان مضرة بالرعايا، مفسدة للجباية." (٢٥) ومع ذلك فإنه يرى ضرورة قيام الدولة بالإتفاق من أجل تحقيق التشغيل والتوازن الاقتصاديّ؛ إذ يقول عن الدولة إنها: "السوق الأعظم أمّ الأسواق كلها وأصلها، فإن كسدت وقلّت مصاريفها فأجدر بمن بعدها من الأسواق أن يلحقها." (٢٦)

(٢٣) المرجع السابق، ص ٣٦٥.

(٢٤) شقير. تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢٥) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٨٦.

وهذه هي الأفكار نفسها التي تبناها "كينز"، ودعا إلى تطبيقها في الثلاثينيات من القرن العشرين، كما تبناها أتباعه في المدرسة الكيترية حتى وقتنا الحاضر.

ومن المعلوم أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان يقوم على مبدأ المنافسة الكاملة، وعدم تدخل الدولة، وتلقائية تحقيق التوازن الاقتصادي، ولم يتغير هذا الفكر إلا بعد مجيء "كينز" وإعلان الثورة الكيترية من خلال كتابه (النظرية العامة) عام ١٩٣٦م، بعد أن ثبت للجميع عدم صحة الأفكار الكلاسيكية، في الوقت الذي نجد ابن خلدون يقرر ويؤكد ما جاء به الفكر الاقتصادي الإسلامي من ضرورة قيام الدولة بوظائفها من حيث الإشراف والرقابة والتوجيه في الأحوال الطبيعية والإنفاق العام بكافة أشكاله، ولكن ذلك لا يعني أن تمارس الدولة الأنشطة الاقتصادية بشكل عام؛ لأن ذلك مضر بالرعايا مفسد للجباية، كما قرر ابن خلدون.

ويسهب ابن خلدون في تحليله للآثار السلبية^(٢٧) التي تنجم عن ممارسة السلطان للتجارة، فيقول: "وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية؛ لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال، فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات؛ لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحالة الأسواق، ويحسبون ذلك من إدراج الجباية وتكثير الفوائد، وهو غلط عظيم. وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة فأولاً مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك، فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته، ويدخل على النفوس من ذلك غمٌ ونكد."^(٢٨)

ومن خلال النص السابق ونصوص أخرى كثيرة يظهر أن ابن خلدون كان ينادي بمذهب الحرية الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل، وقد ظهر مصطلح الحرية

(٢٧) الشكعة، الأسس الإسلامية في الفكر الخلدوني، مرجع سابق، ص ١٧٥-١٨٧.

(٢٨) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

الاقتصادية مع مدرسة الطبيعيين في القرن الثامن عشر، مما يعني أن مساهمة ابن خلدون سابقة على الفكر الأوروبي بأربعة قرون، ومن ذلك يمكن القول: إن ابن خلدون هو المؤسس لمذهب الحرية الاقتصادية.^(٢٩)

٣. نظريته في المالية العامة:

يقرر ابن خلدون ظاهرة تزايد النفقة عند انتقال الدولة من الطابع البدوي، حيث النفقات القليلة، إلى مرحلة التحضر، حيث تتزايد نفقاتها أكثر من الإيرادات، فيحدث العجز، فتلجأ إلى فرض ضرائب جديدة؛ إذ يقول: "اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات، وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بيعات الرعايا وأسواقهم، كما قدمنا ذلك في الفصل قبله، وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس، إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتلاك عظامهم؛ لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحساب." ^(٣٠)

كما رفض فكرة ضغط النفقات؛ لما لذلك من آثار انكماشية؛ إذ يرى ضرورة قيام الدولة بالإنفاق؛ لأنها كما يقول: "و السبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران فإذا احتجج السلطان الأموال أو الجبايات، أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وانقطع -أيضاً- ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج." ^(٣١)

(٢٩) العوضي، رفعت. تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، القاهرة: مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ١٩٩٨، ص ٤٩.

(٣٠) المرجع السابق، ٢٨١.

(٣١) المرجع السابق، ٢٦٤.

كما أوضح قواعد الجباية التي تتمثل بالمساواة، والملاءمة، والعدالة، والقدرة على الدفع، وهي قواعد تتفق مع ما توصل إليه الفكر المالي الحديث. ومن أقوال ابن خلدون عن الجباية: "والجباية مقدارها معلوم، ولا تزيد ولا تنقص، وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدوداً، فإذا وزعت الجباية على الأعطيات وقد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرة نفقاتهم، نقص عدد الحامية حينئذٍ عما كان قبل زيادة الأعطيات، ثم يعظم الترف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك، فينقص عدد الحامية وثالثاً ورابعاً إلى أن يعود العسكر إلى أقل الأعداد فتضعف الحماية لذلك، وتسقط قوة الدولة، ويتجاسر عليها من يجاورها من الدول، أو من هو تحت يديها من القبائل والعصائب، ويأذن الله فيها بالفناء." (٣٢)

ويتضح من هذا النص أن ابن خلدون كان يرى عدم زيادة الضرائب (المكوس) على الناس؛ لما لذلك من آثار خطيرة على المجتمع؛ إذ تزيد الضرائب من ترف المترفين من خلال الأعطيات وحرمان المحرومين، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ضعف الدولة ويأذن الله فيها بالفناء.

وقد أشاد الرئيس الأمريكي (ريغان) بفكر ابن خلدون في مجال تخفيض الضرائب مرات عديدة، وعمل بنفسه على تطبيق هذا المبدأ، فقام بتخفيض الضرائب من ٧٠% عام ١٩٨١م إلى ٢٠% عام ١٩٨٨م، وأحدثت إشاداته بأفكار ابن خلدون ردود فعل واسعة في المجتمع الغربي، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهمية فكر ابن خلدون وانتشاره في مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية العالمية. (٣٣)

(٣٢) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣٣) انظر بعض الردود في جريدة (نيويورك تايمز)

<http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9F0CEEDC1230F934A35750C0A965958260>

وانظر أيضاً منحنى (لافر) وإشاداته بأفكار ابن خلدون حول الضرائب:

<http://www.heritage.org/Research/Taxes/bg1765.cfm>

٤. نظريته في الإنتاج:

يقرر ابن خلدون أن الفلاحة والصناعة والتجارة من الوجوه الطبيعية للمعاش، وعندما يعرف هذه الأنشطة يعدّها جميعاً أنشطة منتجة، وهو بذلك يسبق الطبيعيين الذين عدّوا الزراعة فقط هي النشاط المنتج، كما يسبق (المركنتاليين) الذين عدّوا التجارة وحدها النشاط المنتج، وحتى آدم سميث كان يعدّ النشاط الذي يضيف سلعةً مادية فقط هو النشاط المنتج، أما ابن خلدون فتتفق أفكاره مع ما توصل إليه الفكر الاقتصادي الحديث باعتباره النشاط المنتج هو الذي يضيف سلعةً مادية أو معنوية.

ومن أقواله في هذا الموضوع: "وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش. أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات؛ إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية... وأما الصنائع فهي ثانیتها ومتأخرة عنها؛ لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار. وبهذا لا يوجد غالباً إلا في أهل الحضرة الذي هو متأخر عن البدو وثنان عنه... وأما التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هي تحيُّلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة." (٣٤)

٥. نظريته في التجارة: (٣٥)

ويعرف ابن خلدون التجارة بأنها "محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياً ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش... وذلك القدر النامي يسمى ربحاً" (٣٦).... ثم يشرح بعد ذلك كيف أن تحقيق هذا الربح التجاري يأتي عن أحد طريقتين: باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار في الأسواق، أو بنقل السلع من بلد ترخص فيه أسعارها إلى بلد آخر ترتفع فيه.

(٣٤) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

(٣٥) يسري، عبد الرحمن. الاقتصاد الدولي، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ص ٢٨٥-٢٨٨.

(٣٦) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

ومن هذا الطريق الثاني يقدم ابن خلدون تحليله للتجارة الخارجية، فنجد أنه يتعمق في تحليل المنفعة المترتبة على نقل السلع من مكان إلى آخر وما يتحقق من ورائها. فيشرح كيف أن: "نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحاً." (٣٧) فالسلعة المنقولة تكون في هذه الظروف نادرة في الأسواق التي تجلب إليها، في حين أن الحاجة إليها قائمة.

ويعتمد ابن خلدون على الفكرة السابقة نفسها ليؤكد أن التجارة الخارجية أكثر ربحاً من التجارة داخل البلاد؛ إذ يقول: "وبهذا تجدد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالاً؛ لبعد طريقها، ومشقتها، اعتراض المفاضة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش. لا يوجد فيها الماء إلا في أماكن معلومة يهتدي إليها أدلاء الركبان، فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء، وكذلك سلعنا لديهم فتعظم بضائع التجار من تناقلها، ويسرع إليهم الغنى والثروة من أجل ذلك. وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعد الشقة أيضاً. وأما المترددون في أفق واحد ما بين أمصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهة؛ لكثرة السلع وكثرة ناقلها. إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين." (٣٨)

٦. نظرية المزايا النسبية: (٣٩)

تأثر (ريكاردو) بفكرة تقسيم العمل عند آدم سميث، وما ينجم عنها من: زيادة الكفاية، والإنتاجية، والنمو، والتقدم، وقد كان (آدم سميث) يشترط لصلاحيته هذه الفكرة اتساع السوق؛ ولذلك وجدنا (ريكاردو) يطور الفكرة بدلاً من السوق المحلي إلى السوق الدولي.

(٣٧) المرجع السابق، ٣٩٦.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٣٩٧.

(٣٩) يسري، عبد الرحمن. الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٨٩-٢٩٣.

وبالرجوع إلى فكر ابن خلدون نجد أنه يقرر أن فوائد تقسيم العمل تزداد كلما كبر البلد وبالعكس؛ إذ يقول: "في فصل المعاش وبيان الرزق والكسب فيزيد الرفه لذلك، وتتسع الأحوال، ويحيى الترف والغنى، وتكثر الجباية للدولة بنفاق الأسواق، فيكثر مالها، ويشمخ سلطانها، وتتفنن في اتخاذ المعامل والحصون واختطاط المدن، وتشيد الأمصار." (٤٠) وهي الفكرة نفسها التي أخذها (ريكاردو) عن (آدم سميث) وطبقها على التجارة الدولية.

الخاتمة:

إن المتأمل في فكر ابن خلدون من خلال مقدمته فقط يجد بجرأ من العلوم لا يكاد يحيط بها متخصص في أي علم، ولذلك فإنه لا غرابة في الأوصاف التي أطلقت على هذه المقدمة وصاحبها عالمياً، فهي هو (آرنولد توينبي) يعدّ مقدمة ابن خلدون أعظم كتاب أو تأليف في التاريخ، كما أشاد بها عدد كبير من المفكرين العالميين.

إن الفكر الاقتصادي والاجتماعي الإنساني الذي اشتملت عليه المقدمة هو فكر متقدّم على كثير مما توصل إليه المفكرون الغربيون حديثاً. وإن دل ذلك على سعة الأفق وخصوصية التحصيل والخبرة التي حصلها ابن خلدون في عصره، فإنما يدل - أيضاً - على خصوصية الفكر الإسلامي الذي اشتمل على كل ما يتعلق بحياة البشر في كافة المجالات.

إن البشرية في أمسّ الحاجة إلى الفكر الإنساني المنسجم مع الفطرة، والمتفق مع خصائصها، الذي لا يمكن أن يستمد إلا من الإسلام، الدين الذي أنزله خالق البشر وواضع القوانين النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تراعي أوضاعهم وأحوالهم.

إن ابن خلدون تمكن من تحليل هذه القوانين والسنن الإلهية الحاكمة للسلوك البشري الاجتماعي والاقتصادي بشكل عميق ودقيق، فجاءت كتابته مقدمة رائدة سابقة للعصر الذي وجد فيه والعصر الذي جاء بعده.

(٤٠) ابن خلدون. المقدمة، ص ٣٦٥.

ويمكن تلخيص أبرز الأفكار التي وردت في هذا البحث بما يأتي:

- إن كثرة الأفكار الاقتصادية التي أوردها ابن خلدون وتعدد موضوعاتها يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ الفكر الاقتصادي الإسلامي الخلدونيّ سابق للفكر الاقتصاديّ الغربيّ. وإن التشابه الكبير بين ما أورده عدد كبير من الاقتصاديين المشهورين في القرون الثلاثة الماضية وبين أفكار ابن خلدون يثبت بشكل قاطع أنّ الفكر الاقتصاديّ الغربي قد استفاد كثيراً من الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ، ولا سيّما أفكار ابن خلدون وغيره من علماء المسلمين.

- ولم ينكر ابن خلدون اعتماده على الفكر اليوناني والروماني ودراسات علماء المسلمين لهذا الفكر، ومع ذلك فقد خالف كثيراً من أفكار أفلاطون وأرسطو، كما أضاف الكثير إلى من سبقوه. ولكن ابن خلدون يفاخر باعتماده على الفكر الإسلاميّ المنبثق من الكتاب والسنة، ويؤكد ذلك بأن يختم كل فصل من فصول كتابه بآية، أو جزء من آية من القرآن الكريم.

- إن الأصول التي يقوم عليها الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ هي الأصول نفسها التي يبني عليها ابن خلدون أفكاره الاقتصادية والاجتماعية. وقد وضع ابن خلدون المعالم الأولى لنظرية النفقة، ونظرية المنفعة، ونظرية الربح، كما وضع الملامح الأولى لقانون العرض والطلب. ووصف ابن خلدون النقود الخلقية (الذهب والفضة) وأوضح خصائصها ووظائفها بشكل متقدم. بحيث لا تختلف كثيراً عما هو متفق عليه في النظريات النقدية الحديثة.

- وضع ابن خلدون قواعد المالية العامة ممثلة في: المساواة، والملاءمة، والعدالة، والقدرة على الدفع، بحيث تتفق تماماً مع ما أخذ به الفكر المالي الحديث. وأوضح ابن خلدون أهمية دور الدولة الاقتصاديّ المتمثل في زيادة الإنفاق على المشروعات العامة، بما يزيد من التشغيل والإنتاج والانتعاش الاقتصاديّ، وعدم منافسة التجار في تجارتهم، وعدم إرهاق الناس بزيادة الضرائب.

- أشاد الرئيس الأمريكي (ريغان) بأفكار ابن خلدون في مجال تخفيض الضرائب، وعمل على تطبيقها، بحيث خفض الضرائب في فترة ولايته من ٧٠% إلى ٢٠%. وقد سبقت أفكار ابن خلدون في مجال تقسيم العمل ونظرية التجارة الخارجية أفكار (آدم سميث) و(ريكاردو) وغيرهم من الاقتصاديين المشهورين.

- أسهب ابن خلدون كثيراً في ذكر الصناعة والتجارة والفلاحة وعدّهما وجوهاً طبيعية للمعاش في الوقت الذي ظل فيه الفكر الاقتصاديّ الغربيّ إلى القرن الخامس عشر الميلاديّ ينظر إلى هذه الأنشطة على أنها ليست مرغوبة. ولا شك في أن فكر ابن خلدون في هذه المسألة وغيرها منبثق من الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ الذي يمجّد العمل الشريف الحلال مهما كان هذا العمل في طبيعته ومستواه.